



الحاكمة كاثي هوكول

للتشر فوراً: 2025/24/12

الحاكمة كاثي هوكول والحاكمة مورا هيلي والحاكم نيد لامونت والحاكم دان ماكي يوجهون رسالة مشتركة إلى وزير الداخلية الأمريكي دوغ بورغوم يطالبون فيها بالرفع الفوري لأوامر وقف العمل لمشاريع طاقة الرياح البحرية

رسالة تنتقد بشدة المبررات التي قدمتها إدارة ترامب وتطالب بإحاطة سرية لمراجعة التهديدات المزعومة

يسخر الحكام من الادعاء بأن مزارع الرياح البحرية تتداخل مع أنظمة الرادار بالنظر إلى سنوات من المراجعات

حذر الحكام من أن الإجراءات الفيدرالية ستضر بالاقتصاد وجهود استقلال الولايات المتحدة في مجال الطاقة

[عرض نسخة من الرسالة هنا](#)

أرسلت الحاكمة Kathy Hochul (كاثي هوكول) والحاكمة Maura Healey (مورا هيلي) والحاكم Ned Lamont (نيد لامونت)، والحاكم Dan Mckee (دان ماكي) اليوم رسالة إلى وزير الداخلية الأمريكي Doug Burgum (دوغ بورغوم) يطالبون فيها بالرفع الفوري لأوامر وقف العمل التي صدرت يوم الاثنين على خمسة مشاريع طاقة رياح بحرية قيد الإنشاء، بما في ذلك مشروع إمباير ويند 1 ومشروع صن رايز ويند في نيويورك.

يطالب الحكام في الرسالة أيضاً بعقد جلسة إحاطة سرية لمراجعة التهديدات غير المبررة للأمن القومي التي استخدمت لإصدار أوامر وقف العمل.

تشير الرسالة إلى أن المشاريع المستهدفة تمت الموافقة عليها بعد خضوعها لمراجعات وعمليات اتحادية جوهرية، بما في ذلك من قبل وزارة الدفاع الأمريكية (U.S. Department of Defense, DoD).

ينتقد الحكام في الرسالة مزاعم الأمن القومي والمخاوف المزعومة بشأن تأثيرات مزارع الرياح البحرية على الرادار باعتبارها ذرائع تتناقض مع سنوات من المراجعات والممارسات الراسخة. كما يتهمون إدارة Trump (ترامب) بأنها تستخدم هذا المنطق كذريعة لتبرير نتيجة محددة مسبقاً تتوافق مع معارضة الرئيس الشخصية المتكررة لطاقة الرياح البحرية.

وتحذر الرسالة أيضاً Burgum (بورغوم) من أنه من خلال منع "غيغاواط من الطاقة النظيفة المحلية، فإنك تقوم فعلياً بخنق الاقتصاد الأمريكي ومنح ميزة استراتيجية للمنافسين الأجانب الذين يقومون ببناء محطات توليد الطاقة بأسرع ما يمكن. وجد التقرير السنوي للجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية بين الولايات المتحدة والصين (U.S.-China Economic and Security Review Commission) لعام 2025 - والذي صدر أيضاً في نوفمبر/ تشرين الثاني - أن الصين أضافت في عام 2024 وحده قدرة جديدة تعادل ثلث شبكة الكهرباء الأمريكية بأكملها، بينما تكافح الولايات المتحدة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة."

"بهذا العمل غير العقلاني والمتقلب، أنت لا تحل أزمة الأمن القومي؛ بل تخلق كارثة أمنية واقتصادية على حد سواء. إن عرقلة توليد الطاقة محلياً تعني دعوة الشبكة الكهربائية للانهايار، والتخلي عن صناعات المستقبل، وتهديد الاقتصاد والأمن القومي."

إن مشروعَي 1 Empire Wind و Sunrise Wind المتوقعين في نيويورك يهددان مجتمعين أكثر من 2,600 وظيفة نقابية ذات أجور جيدة. سيولد المشروعان مجتمعين ما يقرب من 1,700 ميغاواط من الطاقة، أي ما يعادل 10 بالمائة تقريباً من احتياجات مدينة نيويورك من الكهرباء، مما يلبي الطلب المتزايد على الطاقة.

يمكن الاطلاع على نص الرسالة الكاملة هنا:

24 ديسمبر/ كانون الأول 2025

المحترم Doug Burgum (دوغ بورغوم)
وزير

U.S. Department of Interior
Washington, DC 20240

عزيزنا الوزير Burgum (بورغوم):

تلقت الولايات الموقعة أدها أوامر مكتب إدارة طاقة المحيطات (Bureau of Ocean Energy Management, "BOEM") المؤرخة في ديسمبر/ كانون الأول 2025، والتي تزعم تعليق جميع الأنشطة الجارية المتعلقة بتطوير مشاريع طاقة الرياح البحرية على طول سواحلنا بناءً على "مخاوف تتعلق بالأمن القومي" تم تأكيدها حديثاً من تقييم يسمى "وزارة الحرب" (Department of War).

تأخذ الولايات الأمن القومي على محمل الجد. خضعت هذه المشاريع بالفعل لمراجعة اتحادية واسعة النطاق، بما في ذلك تقييم تناول بشكل صريح اعتبارات الأمن القومي. لم تقم وزارة الداخلية، أو مكتب إدارة الطاقة في المحيطات (BOEM)، أو أي وكالة اتحادية أخرى، بما في ذلك وزارة الدفاع ("DoD", Department of Defense)، بإبلاغ ولاياتنا المعنية بأي مخاطر جديدة مزعومة قبل عمليات التعليق هذه، كما أنها لم تأخذ في الاعتبار مصالح اعتماد ولاياتنا الكبيرة - فاقتصادات ولاياتنا تعتمد على الطاقة التي ستولدها هذه المشاريع - في هذه المشاريع الحيوية التي خضعت بالفعل للعديد من الموافقات الاتحادية، بما في ذلك من وزارة الدفاع (DoD). إن غياب مثل هذا الإشعار يقوض قدرتنا على التخطيط بفعالية وبتنسيق المبادئ الأساسية للفيدالية التعاونية. يبدو أن الظهور المفاجئ لـ "تهديد جديد للأمن القومي" ليس استنتاجاً مشروعاً وعقلانياً للوقائع، بل هو أقرب إلى ذريعة لتبرير نتيجة محددة مسبقاً تتوافق مع معارضة الرئيس الشخصية المتكررة لطاقة الرياح البحرية.

نرفض هذه الذريعة الواضحة ونطالب بالإلغاء الفوري لهذه الإيقافات للأسباب الثلاثة التالية:

1. الأمن القومي الحقيقي هو أمن الطاقة.

بهذا التصرف غير العقلاني والمتقلب، أنت لا تحل أزمة الأمن القومي؛ بل تخلق كارثة أمنية واقتصادية على حد سواء. بعرقلة توليد الطاقة محلياً، فإنكم تدعون إلى انهيار الشبكة، وتتنازلون عن صناعات المستقبل، وتهددون الاقتصاد والأمن القومي.

تخوض الولايات المتحدة حالياً سباقاً نحو صناعات المستقبل، بما في ذلك توطين التصنيع المتقدم، وتحسين القاعدة الصناعية الدفاعية، والحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا والطاقة. جميعها تستهلك كميات هائلة من الطاقة. لا يمكنك إدارة اقتصاد القرن الحادي والعشرين 21 على شبكة القرن العشرين 20. من خلال منع إنتاج غيغاواط من الطاقة النظيفة المحلية، فإنك تقوم فعلياً بخنق الاقتصاد الأمريكي ومنح ميزة استراتيجية للمنافسين الأجانب الذين يقومون ببناء محطات توليد الطاقة بأسرع ما يمكن. خلص التقرير السنوي للجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية بين الولايات المتحدة والصين لعام 2025 - والذي صدر أيضاً في نوفمبر - إلى أن الصين أضافت في عام 2024 وحده قدرة جديدة تعادل ثلث شبكة الكهرباء الأمريكية بأكملها، في حين تكافح الولايات المتحدة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة.

تتعارض الأوامر بشكل مباشر مع أهداف الرئيس المزعومة "الاستقلال في مجال الطاقة". من خلال منع توليد الطاقة المحلية بالغيغواط والقضاء على آلاف الوظائف، فإنك تجبر على الاعتماد على أسواق الطاقة الأجنبية وسلاسل التوريد المتقلبة. لا يمكنك الادعاء ببناء دولة مستقلة في مجال الطاقة بينما تعمل بنشاط على تفكيك قدرتها على توليد الطاقة.

وثق الخبراء المستقلون ومسؤولو الولاية أن منطقتنا تواجه تحديات تتعلق بالموثوقية وانقطاعات محتملة للتيار الكهربائي في المستقبل بدون هذه القدرة. إن الشبكة التي تعتمد بشكل مفرط على الوقود الأحفوري هي هدف سهل ولها تكاليف أعلى سيضطر سكاننا إلى تحملها. تساهم الطاقة البحرية بالفعل في توفير الكهرباء اللازمة بأسعار أقل لشبكتنا. لا يمكنكم الادعاء بحماية أمتنا وأنتم تقومون بإطفاء الأنوار عن علم؛ في الواقع، تزيد هذه الأوامر من المخاوف بشأن موثوقية التيار الكهربائي في جميع أنحاء الساحل الشرقي، وتزيد من احتمالية انقطاع التيار الكهربائي بشكل دوري، وستضع أعباءً مالية إضافية على دافعي الضرائب.

2. الذرائع "السرية" تتناقض مع العلم وسنوات من التصديق العام.

لا يمكن أن تستند الإجراءات الإدارية، مثل تلك التي اتخذتموها هنا، إلى مبررات سرية وغير معلنه - خاصة عندما تكون آلاف الوظائف ومشاريع الطاقة الحيوية على المحك. ومع ذلك، تشير رسالتك بشكل غير مباشر إلى "معلومات سرية جديدة" غير معلنه تتعلق بـ "تقنيات الخصم" باعتبارها السبب وراء هذا التراجع المفاجئ. نطالب بإحاطة سرية فورية لموظفينا الحاصلين على تصريح أمني لمراجعة هذه الأدلة المزعومة وجميع المعلومات المتعلقة بهذا الأساس المنطقي المزعوم.

من الصعب تصديق أن المشاريع الحيوية والهامة التي خضعت للعديد من المراجعات والعمليات الفيدرالية، بما في ذلك من قبل وزارة الدفاع، تشكل فجأة تهديدات وجودية جديدة وغير متوقعة. إن التصرفات المتقلبة وغير المتوقعة وغير العقلانية مثل هذه ليست طريقة للحكم، ناهيك عن التخطيط لقدرة توليد الطاقة لعقود قادمة.

لذلك، في هذا الإحاطة، نطلب رسميًا الإفصاحات المحددة التالية:

- وصف واضح لمخاطر الأمن القومي المحددة التي حددها مكتب إدارة الطاقة في المحيطات (BOEM) ووزارة الدفاع في (DoD) "التقييم الإضافي" المزعوم في نوفمبر/ تشرين الثاني 2025؛
 - جميع المعلومات، أو ملخص لها، المتعلقة بتلك المخاطر؛
 - تحديد مكونات المشروع المحددة، إن وجدت، التي يُزعم أنها تُسبب تلك المخاطر؛
 - توضيح لكيفية تطبيق "التقييم" على هذه المشاريع في ضوء المراجعات الشاملة السابقة؛
 - شرح سبب عدم إبلاغ نيويورك بهذه المخاطر فور "اكتشافها" المزعوم في نوفمبر/ تشرين الثاني.
- تستشهد بتقرير صادر عن وزارة الطاقة عام 2024 لتزعم أن تخفيف الرادار يتسبب في "الأهداف المفقودة". يخلص التقرير نفسه، بعنوان "التخفيف من تداخل رادار توربينات الرياح"، إلى أن "حلول استبدال الرادار وحلول الرادار التكميلية تعمل على تحسين أداء الرادار المتدهور... تُظهر عمليات التعبئة تشويشًا أقل وتؤدي إلى أداء أفضل... [و] يمكن أن تكون بمثابة حل تخفيف قابل للتطبيق". إذا كانت "الفوضى" يشكل تهديدًا حقيقيًا، فقد ينطبق ذلك أيضًا على آلاف منصات النفط وغيرها من البنية التحتية البحرية في مياها الساحلية.

كما يشير التقرير نفسه، بالنسبة للرادار التقليدي، فإن انحناء الأرض يخلق أفقًا راداريًا ماديًا. أنتم تستشهدون بـ "التشويش" الناتج عن أجسام لا تستطيع معظم أجهزة الرادار الأرضية رؤيتها لأن الأرض كروية. بالنسبة لأنظمة الرادار بعيدة المدى التي تتجاوز الأفق، فإن الحجة معيبة بنفس القدر، كما يشير التقرير أيضًا. تستخدم هذه الأنظمة خوارزميات معالجة الإشارات وتقنيات أخرى للتخفيف من تداخل الرادار. في الواقع، تدعو الاستراتيجية الفيدرالية المشتركة بين الوكالات الحالية للتخفيف من تداخل رادار توربينات الرياح صراحة إلى "إزالة تداخل الرادار كعائق أمام تطوير طاقة الرياح في المستقبل... مع الحفاظ على الممرات الجوية الأمريكية والأمن القومي وأرواح وممتلكات المواطنين وأنظمة الرادار الحساسة".

قامت الحكومة الفيدرالية، بما في ذلك وزارة الدفاع (DoD)، بمراجعة جميع المعلومات المتعلقة بمشاريع طاقة الرياح البحرية منذ سنوات. أتاحت الفرصة للجيش لإثارة المخاوف والاعتراض. لم يفعلوا ذلك، وأكدوا كذلك أنه لا يوجد تهديد للأمن القومي. إن الادعاء بوجود تهديد الآن، بعد استثمار مليارات الدولارات في هذه المشاريع وإتمام المراجعات بالكامل، هو قمة اللاعقلانية.

3. أنتم تخفون تأخيركم.

في 8 ديسمبر/ كانون الأول 2025، ألغت محكمة مقاطعة الولايات المتحدة لمنطقة ماساتشوستس محاولة الحكومة الفيدرالية لوقف تطوير طاقة الرياح البحرية الجديدة بشكل تعسفي. وقد قضت المحكمة صراحةً بأنه لا يجوز للوكالات الفيدرالية "الامتناع عن البت في الطلبات كلياً... ريثما يتم الانتهاء من تقييم شامل".

إن أوامركم الأخيرة تفرض تأخيرًا غير محدد تحت ستار "مراجعة الأمن القومي". إن إعادة تسمية الأوراق تحت مسمى "وزارة الحرب" لا يعالج هذا الخلل؛ بل هو دليل على سوء النية المتعمدة.

هذه لحظة للقيادة، لا للعرقلة. لا يمكن تحقيق الأمن القومي والاقتصادي الحقيقي من خلال إضعاف قاعدتنا الصناعية أو ترك شبكة الطاقة لدينا عرضة للانهايار. يتطلب الأمر شجاعة للبناء.

نحنكم على النظر إلى ما هو أبعد من الألعاب البيروقراطية وإدراك المعركة الحقيقية التي تُخاض: السباق العالمي من أجل الاستقلال في مجال الطاقة، والهيمنة الاقتصادية، والتفوق في الأمن القومي. لا تكن الإدارة التي سلمت المستقبل لأعدائنا بقطع التيار الكهربائي عن المنازل.

إلغاء هذه الإيقافات فوراً. لنعد إلى العمل على تزويد هذه الأمة العظيمة بالطاقة.

مع فائق الاحترام،

Kathy Hochul (كاثي هوكول)
حاكمة ولاية نيويورك

Maura Healey (مورا هيلي)
حاكمة ولاية ماساتشوستس

Ned Lamont (نيد لامونت)
حاكم ولاية كونيتيكت

Dan McKee (دان ماكي)
حاكم ولاية رود آيلاند

نسخة إلى:

معالي Pete Hegseth (بيت هيغسيث)، وزير الدفاع الأمريكي

معالي Marco Rubio (ماركو روبيو)، وزير الخارجية الأمريكي (U.S. Department of State)، القائم بأعمال
مستشار الأمن القومي

السيد Alex Meyer (أليكس ماير)، نائب مساعد الرئيس ومدير مكتب البيت الأبيض للشؤون الحكومية الدولية (White House Office of Intergovernmental Affairs)

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov

ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418

سجل للحصول على تحديثات من مكتب الحاكمة: ny.gov/signup | أرسل NEW YORK في رسالة نصية إلى 81336

[إلغاء الاشتراك](#)